***Dirasat*: Human and Social Sciences, Volume 52, No. 6, 2025, 7821**

Deanship of Scientific Research

The Grammatical Evidence between the Rigorous of the Rule and the Usage Optimality the Vocative Case Section

***Moath Ahmed Oqlah* ***

Researcher, Irbed, Jordan

Received: 30/5/2024
Revised: 13/6/2024
Accepted: 14/7/2024
Published online: 1/6/2025

* *Corresponding author:*
m83lababneh@gmail.com

Citation: Oqlah, M. A. (2025). The Grammatical Evidence between the Rigorous of the Rule and the Usage Optimality the Vocative Case Section . *Dirasat: Human and Social Sciences*, *52*(6), 7821.
https://doi.org/10.35516/hum.v52i6.7821

© 2025 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: are to uncover the methodology of grammarians in dealing with grammatical evidence in the context of vocatives and to demonstrate their commitment to maintaining grammatical rules by employing the linguistic preference theory to mitigate the rigidity of these rules.

Method: The researcher used a descriptive-analytical method based on tracking the grammarians' approach to dealing with grammatical evidence in the context of vocatives. This involved analyzing these pieces of evidence in light of the linguistic preference theory, utilizing practical preference.

Results: The research arrived at several conclusions, the most important being that the practical preference characteristic of the Arabic language allowed grammatical evidence to remain valid in grammatical studies. This is especially relevant as many violations in these pieces of evidence were marked by formal irregularities that did not impede communication between the speaker and the listener.

Conclusion: The research concluded that the judgments made by grammarians on grammatical evidence were also influenced by the educational methodology. Additionally, Arabic grammar placed significant importance on the context accompanying the speech event in determining the speaker's intent. Furthermore, the vocative is an expressive category that can be interpreted contextually.

Keywords: Evidence; Grammatical; Rigidity; Rule; Preference; Practical.

الشّاهد النّحويّ بين صرامة القاعدة والأفضليّة الاستعماليّة باب النّداء أنموذجًا

معاذ أحمد عقلة*

باحث مستقل، الأردن

ملخّص

الأهداف: الكشف عن منهجيّة النّحاة في التّعامل مع الشّاهد النّحويّ في باب النّداء، وبيان مدى حرصهم على الحفاظ على القاعدة النّحويّة، من خلال استثمار نظريّة الأفضليّة اللّغويّة للتّخفيف من صرامة القاعدة.

المنهجية: استعان الباحث بالمنهج الوصفيّ التّحليليّ القائم على تتبع منهج النّحاة في التّعامل مع الشّاهد النّحويّ في باب النّداء، بتحليل هذه الشّواهد في ضوء نظريّة الأفضليّة اللّغويّة مستثمرًا الأفضليّة الاستعماليّة.

النتائج: توصّل البحث إلى جملة من النتائج، أهمّها: أنّ الأفضليّة الاستعماليّة الّتي امتازت بها اللّغة العربيّة أجازت للشاهد النّحويّ البقاء في الدّرس النّحويّ، لا سيّما أنّ الكثير من الانتهاكات في هذه الشّواهد وقع الانتهاك فيها بعلامة شكليّة لا تعيق عمليّة التّواصل بين طرفي الكلام المرسِل والمرسَل إليه.

الخلاصة: خلص البحث إلى أنّ: الأحكام الّتي كان يطلقها النّحاة على الشّواهد النّحويّة راجعة إلى طبيعة المنهج التّعليميّ، وأنّ النّحو العربيّ أولى القرائن الّتي تصاحب الحدث الكلاميّ أهميّة كبيرة في تحديد مقصد المتكلّم، بالإضافة إلى أنّ باب النّداء من الأبواب الانفعاليّة التي يمكن أنْ تُفَسَّر تفسيرًا نصيًّا.

الكلمات الدّالّة: الشّاهد، النّحويّ، صرامة، القاعدة، الأفضليّة، الاستعماليّة

الشّاهد النّحويّ بين صرامة القاعدة والأفضليّة الاستعماليّة

بعد أن دعت الحاجة في التّداول الاستعماليّ عند العرب إلى وجود قواعد نحويّة، تسهم في القضاء على ظاهرة اللّحن الّتي تعدّ عيبًا كبيرًا في نظر العربيّ؛ تكفّل علماء العربيّة بوضع القواعد النّحويّة الّتي تحقّق تلك العصمة، وقد أدركوا أنّه لا يكون ذلك إلا بتوفّر خصائص العلم المنضبط، الّتي حددّها تمّام حسّان بخصائص أربع: الموضوعيّة والشّمول والتّماسك والاقتصاد، (حسّان، 2009)، وقد زاد حسن الملخ إلى ما ذكره تمّام حسّان خصيصتين اثنتين لخصائص العلم المنضبط، **أولاها**: البرهنة. **وثانيها**: تكوين إطار نظريّ مرجعيّ للعلم (نظريّة) تمثل المثالية المنظّمة للعلم في التّفسير والتّنبّؤ والضّبط. (الملخ، 2015)، لذا بدأ علماء العربيّة بعمليّة التّقعيد النّحوي الّتي تقتضي جمع المادّة اللّغويّة، كما أنّها تعدّ أولى خطوات التّقعيد النّحويّ، وقد تمّت لهم عمليّة الجمع بطريقين اثنين: **أولًا**- شدّ الرّحال صوب البادية من فصحاء العرب الخلّص. **ثانيًا**- قدوم أهل البادية إلى البصرة والكوفة بوصفهما مركزي الدّراسات النّحويّة وسماع اللّغة منهم (عيد، 1972)، فكان لهم هذا الكمّ الكبير من المادّة المسموعة الّتي نجدها مبثوثة في المصنّفات النّحويّة، إلّا أنّ جامعي اللّغة لم يأخذوا كلّ مسموع، وإنّما اكتفوا بمن توفّر فيه قيدان مهمّان:

أولا- القيد المكانيّ. لم يأخذ جامعو اللّغة من كلّ العرب، وإنّما أخذوا ممّن توفرت به صفة الفصاحة، وهم: قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة، وبعض الطّائيين (السيوطي، 1998)،والسّبب في تخصيص هذه القبائل دون غيرها عائد إلى كون هذه القبائل لم تختلط بغيرها من الأمم كسكّان الحضر والبراري الذين لم يؤخذ عنهم

ثانيًا- القيد الزّمانيّ:، الّذي حدّده النّحاة في كلام العرب حتى منتصف القرن الثاني الهجريّ، في حين أنّ لغة الشّعر محدّدة بوفاة ابن هرمة المتوفّى عام 176هـ، لكنّ العاكف على دراسة المصنّفات النّحويّة يجد ثمّة تناقضًا في هذا المعيار، وقد وصف محمّد خير الحلوانيّ منهج النّحاة بالمضطرب لأنّ:" النّحاة لم يكن لهم ميزان دقيق لتحديد مرحلة الحداثة التي لا يجوز الاحتجاج بلغة شعرائها ومتكلّمها، فأحيانًا ترى النّحويّ الواحد ينقض كلامه بكلامه"، (الحلواني، 1979)، والسّبب في هذا الاضطراب راجع إلى سيطرة المكان على عقول النّحويين، فالأعرابيّ الفصيح هو الّذي قلّ اختلافه إلى المدينة، ولم يطل فيها مكثه. (الحلواني محمد، 1979)، وبعد الانتهاء من جمع المادّة اللّغويّة أخذ النّحاة يصنّفون هذا المسموع فوجدوه لا يخرج عن صنفين اثنين: أوّلاً- **اللّغة المدوّنة**: وتتمثّل في لغة القرآن الكريم - ولم يأخذ النّحاة إلّا بالقراءات المتواترة وتركوا الشّاذّ منها، والحديث النّبويّ - الّذي استبعده النّحاة-، وأشعار الجاهليّين والإسلاميّين. **ثانيًا- اللّغة غير المدونة**: تتمثّل في كلام فصحاء العرب الّذي لقي احترامًا كبيرا عند النّحاة، فعدّوه مصدرا من مصادر التّقعيد شريطة أنْ يصدر من ثقات العرب. وبعد الانتهاء من تصنيف المادّة اللّغويّة" بدأ النّحاة بملاحظة تكرار الثّوابت المتعلّقة بالكليّات أو الجزئيّات في نظام اللّغة التّركيبيّ كتغيّر أواخر الكلم بتغيّر مواقع المفردات في التّركيب، وأنواع الأساليب وطبيعة أنماط الجمل وبعض القضايا الخاصّة بالموقع النّحويّ" (الجاسم، 2007)،ومن ثم الانتقال إلى مسألة وضع المصطلحات المناسبة كالإسناد والبناء والإعراب والرفع والخفض والنّصب، والأبواب النّحويّة كالفاعل والمفعوليّة وغيرها من المصطلحات النّحويّة الأخرى، وبعدها تمّ الانتقال إلى آخر مهمّة في عمليّة التّقعيد النّحويّ، وهي استنباط القواعد من المطّرد الشّائع الّذي يمثل أغلب الكلام المسموع، فظلّت شواهد خالفت القاعدة النّحويّة الّتي وضعها النّحاة بناء على هذا المطّرد الشّائع، فكانت مادّة النّحاةِ في مصنّفاتهم النّحويّة من تلك الشّواهد الحيّة الّتي خالفت هذا المطّرد الشّائع، " فلا مجال للتّمثيل على كلّ قاعدة مسلّم بها، فإنّ الشّاهد الاستعماليّ يُؤتى به من أجل الاستدلال على أمر غير مألوف للدّارسين" (عبابنة، 2018)،لذا نجد النّحاة "إذا واجههم شاهد خالف القاعدة حاولوا تطويعه وتأويله لينسجم مع القاعدة" (أبو نواس، 2015)، بالإضافة إلى إصدار أحكام ذوقيّةً على تلك الشّواهد، كوصفها بالشّذوذ والضّعف والرّداءة والقبح والنّدرة وغيرها من الأحكام الأخرى كعبارة: يحفظ ولا يقاس عليه، وما هذه الأحكام إلا بسبب سيطرة المنهج التّعليميّ الّذي دفع النّحاة إلى التّمسك بالقاعدة على حساب الشّاهد النّحويّ.

الشّاهد النّحويّ بين صرامة القاعدة والأفضليّة الاستعماليّة:

أدرك مؤسس نظريّة التّحويليّة التّوليديّة في كتابه البنى النّحويّة وجود سمات مشتركة للّغة تجمع بين شكل اللّغة ودلالتها؛ ممّا جعله يدعو إلى إيجاد نظريّة أكثر شمولا للّغة فيقول: " إنّ وجود التّوافقات بين السّمات الشّكليّة والدّلاليّة حقيقة لا يمكن نكرانها، وينبغي أن تدرس نقاط التّطابق هذه ضمن نظريّة أكثر شمولًا للّغة تضمّ نظريّة الشّكل اللّغويّ، ونظريّة استخدام اللّغة بوصفهما من الأجزاء الفرعيّة لهذه النّظريّة" (تشومسكي، 1987)،فالبحث في المعنى الدّلاليّ عنده يقود إلى وضع نظرية لغويّة تتّصف بالشّمول، وهو ما أشار إليه بقوله" إنّ البحث في الوظيفة الدّلاليّة قد يكون خطوة معقولة في اتّجاه وضع نظريّة للتّلاقي بين النّحو والدّلالة" (تشومسكي، 1987)، يبدو أنّ دعوة تشومسكي هذه جعلت جون ليونز يتنبّأ بزوال النّظريّة اللّغويّة؛ لعدم ملائمتها لوصف اللّغات الإنسانيّة، فيقول: "لا بدّ أن يأتي يوم تنهار فيه نظريّة تشومسكي هذه على يد عدد من العلماء الذين يرون أنّها غير ملائمة لدراسة ووصف اللّغات الإنسانيّة" (ليونز، 1987)،إضافة للنّقد اللّاذع الّذي وُجّه للنّظريّة الأمّ والمتمثّل في سيطرة الجانب العقلاني على النّظريّة" فأراد أن يتخلّى عن الجانب العقلي في فهم العمليّة اللّغويّة وانحيازه إلى الأثر التّداوليّ وإلى أهميّة الدّلالة" (رزايقية، 2022)، وقد أفضى هذا النّقد في الفترة ما بين عامي 1993و1995 إلى استجابة تشومسكي نفسه إلى مثل هذه الانتقادات بتطوير نظريّته الأصل، وإجراء تغييرات عليها، وأطلق على نظريّته الجديدة اسم البرنامج المصغّر أو **البرنامج الأدنويّ The Minimalist Program**، وكان أهمّ أهداف هذه النّظريّة التّوصّل إلى مبدأ

عام من الأنظمة المعقّدة، مصمّم من لغات معينة، تاركًا القواعد البسيطة الّتي تضبطها في حركتها وعملها هادفًا إلى إنتاج مبادئ القواعد العالميّة (عبابنة والزعبي، علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، 2005)، وصولًا إلى نظريّة الأفضليّة الّتي وضعها ألن برنس وباول سمولنسكي، وهي تقوم على تفاعل المعايير اللّغويّة بعضها مع بعض، وفقًا لسلّم تفاضليّ يرتّب الشّروط اللّغويّة من الأهمّ إلى الأقلّ أهميّة، ثمّ تُعرض النّصوص اللّغويّة على هذه المعايير واحدًا تلو الآخر؛ وفقًا لسلّم الرّتب التّفاضليّ، فإن توافق النّصّ معها جميعها - فإنّه يكون قد حقق شرط الأفضليّة اللّغويّة، وعندما تكون المقارنة بين نصّين لغويّين للوقوف على الأفضل لُغويًّا منهما يُعرض النّصّان على كلّ معيار على حدة، فإنْ حقّقا هذا المعيار نتجاوزه إلى المعيار التّالي، ويسقط المعيار السّابق من التّفاضل، إلى أنْ نصل إلى نقطة يخرق أحد النّصين معيارًا ما، ويتحقّق الشّرط في النّصّ الآخر؛ وهكذا مع جميع المعايير، ثم نحصي الخروقات للمعايير؛ فيكون الأقلّ خرقا للمعايير هو الأفضل لغويّا، حتّى لو لم يحقّق الشّروط جميعها. (القيسي، 2017)، ولكي تكتسب هذه النّظريّة صفة العالميّة لا بدّ عند تطبيقها على اللّغات الأخرى من مراعاة خصوصية كل لغة على حدة؛ ويكون ذلك من خلال إجراء بعض التّعديلات، فاللّغة العربيّة – اتّسمت "بازدواجيّة الأفضليّة: أفضليّة قواعديّة، وأفضليّة استعماليّة" وهذه السّمة اتّسمت بها اللّغة العربيّة نتيجة " لعمر اللّغة العربيّة الطّويل الّذي كان له دور كبير في عمل القوانين اللّغويّة عملًا اختياريًّا في بعض الأحايين، بالإضافة إلى الرّقعة الجغرافيّة الواسعة الّتي مورست عليها" (عبابنة، اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية، 2018)،فإذا ما تحققت عناصر القواعديّة في الشّاهد النّحوي فهذا يعني أنّ الشّاهد النّحويّ قد حقق الأفضليّتين: القواعديّة والاستعماليّة، أمّا إذا أُنتهك بعنصر من عناصر الباب النّحويّ فيكون قد حقّق الأفضليّة الاستعماليّة، وليس المقصود هنا أنّ الشّاهد المكتمل العناصر اللّغويّة أفضل من الآخر، وإنّما يعني أنّ عناصر الباب النّحويّ قد اكتملت في هذا الشّاهد دون الآخر، (عبابنة، 2018)،شريطة أنْ يبقى هذا الشّاهد غير المكتمل العناصر ضمن الجسم اللّغويّ للباب النّحويّ، ولأنّ نحاة العربيّة وصلت نظرتهم للقواعد الّتي وضعوها إلى درجة "تقترب من الكمال، كما أنّ اللّغة كلّها قواعديّة" (عبابنة، 2018)، فلا غرابة أن نجد المصنّفات النّحويّة تكثر من التّأويلات النّحويّة الّتي تنحاز للقاعدة على حساب الشّاهد النّحويّ؛ حفاظا على هيبة تلك القواعد التي وضعوها، وقبل البدء في الجانب التّطبيقيّ لا بدّ من الإشارة إلى مبادئ النّظريّة الأفضليّة كما نظّر لها مؤسّساها آلن **وسمنولسكي(Prince :,1999 ,** p4-10).

أولاً- العالميّة(Universality): أي يمكن تطبيقها على جميع اللّغات.

ثانيًا- قابليّة الانتهاك(VIOLABILITY):أي أنّ قواعد التّركيب أو القوانين الّتي تحكمه قابلة للانتهاك، لا سيّما أنّ عمليّة التّقعيد قائمة على الاستقراء النّاقص، الّذي يسهم في تفسير وجود بعض الشّواهد المخالفة للقاعدة، وهي في حقيقة الأمر شواهد صادرة عن ابن اللّغة ضمن فترة القيد الزّمانيّ والمكانيّ؛ ممّا يعني إلزاميّة قبولها على حالها.

ثالثًا- التّرتيب(Ranking): ويعني التزام التّركيب أو النّمط اللّغويّ بالقواعديّة من الأهمّ إلى المهمّ إلى الأقلّ أهميّة. (الزعبي وعبابنة، 2022)

رابعًا- الشّموليّة: (INCLUSIVENESS) أي أنْ تكون النّظريّة قادرة على وصف الظّاهرة المعنيّة في معظم أبعادها ووجوهها المختلفة.

خامسًا- التّوازي(Paraellism): والمقصود به تفاعل كلّ القيود المتعلّقة بأحد أصناف البناء داخل تسلسليّة واحدة، كما أنه يمكن اعتباره القاعدة المستخدمة في تفسير بعض الظواهر المشتملة على الخصائص البينيّة أو المشتركة. (كاخر، 1425)

إعداد جدول الأفضليّة:

لقياس مدى انصياع الشّاهد النّحويّ المخالف للقاعدة المجمع عليها لا بدّ من عرضه على جدول الأفضليّة، الّذي يتطلّب إعداده أن يكون الباحث على علم ودراية بالإجراءات التي تمكّنه من إعداد جدول الأفضليّة، ومن الأمور التي يجب أن يكون الباحث ملمًّا بها كما بيّنها يحيى عبابنة: (عبابنة، 2018)

1. تحديد نوع الأفضليّة بالنّسبة للّغة العربيّة، وما إذا كانت تجمع بين الأفضليّة الاستعماليّة والأفضليّة القواعديّة، أو أنّها تكتفي بالأفضليّة الاستعماليّة، وهل تملك صيغًا اختياريّة (بديلة) أو لا، وإن كانت تملك مثل هذه الصّيغ، فعلينا أن ننظر إلى إمكانيّة أن تكون الصّيغتان (ربما أكثر) متساويتين في القواعديّة والاستعمال، كما هو حال (ما) الحجازيّة، و(ما) التّميميّة.

2. الاهتمام بالحدود والمفاهيم الّتي وضعها النّحاة وأن يكون الباحث على دراية تامّة بها؛ لأنّها ضروريّة لإعداد الجداول.

3. تحديد نوعين من العلامات النّحويّة: الجوهريّة والشّكلية، فالعلامات الجوهريّة الّتي لا يمكن أن ينتج عنها خلاف بين الباحثين، ويدركها أبناء اللّغة بحسّهم اللّغويّ وتواصلهم فيما بينهم، أمّا العلامات الشّكليّة فهي العلامات الّتي يمكن أن تنطبق على التّركيب المراد بحثه، ولكنّنا من الممكن أن نختلف في ماهيتها وانطباقها عليه، وقد تنطبق على غيره أيضا، وهي مجال رحب للخلاف، هذه العلامات تأتي في الترتيب بعد العلامات الجوهريّة إذا استعنّا بها في جداول الأفضليّة.

4. ترتيب الفقرات في داخل الجداول بعد تحديد التّركيب المراد قياس انسجامه مع القواعديّة وفقًا للفقرات المستخلصة، بحيث نجعل أهمّها في أوّل الجدول، ونتدرج في الفقرات الأخرى بحسب الأهميّة أو ندرجها بالترتيب الذي نرتضيه إذا تساوت فقراته فيما بينها.

5. إذا انطبقت الفقرات القواعديّة على التّركيب اللّغويّ، فإنّنا نضع مقابلها إشارة (/)، وأمّا إذا نقص الشّرط القواعديّ، فإنّنا نضع إشارة(×)، ثم ندقّق فيما إذا كانت إشارة عدم الانطباق قد وقعت تحت أهمّ شرط قواعديّ أو تحت شرط قواعديّ شكليّ أو علامة شكليّة.

6. ينبغي الإشارة إلى أنّ العربيّة قد تقع فيها المخالفة في أهمّ عناصرها القواعديّة، ولكنّنا قد لا نستطيع محاكمة التّركيب بأنّه غير صحيح إلّا إذا كان من استعمال المولّدين، وأمّا إذا كان من استعمال أبناء (فترة القيد) فإنّه يظلّ صحيحًا استعماليًا، وإن كان غير قواعديّ في بعض جوانبه.

الشّاهد النّحويّ بين صرامة القاعدة والأفضليّة الاستعماليّة في باب النّداء:

يقوم أسلوب النّداء على دعوة المخاطب بأحد حروف النّداء، ويكمن "الغرض من النّداء التّصويت بالمنادى ليقبل، كما أنَّ الغرض من حروف النّداء امتداد الصّوت وتنبيه المدعو" (ابن يعيش، 2001). وقد عالج البحث جملة من القضايا النّحويّة المتعلقة بباب النّداء:

أولًا- حذف أداة النّداء مع اسم الإشارة:

تجيز القاعدة النّحويّة حذف أداة النّداء مع اسم العلم، وفي المنادى المضاف، (أبو الفداء، 2002)ومع (أي): كما أنّ القاعدة النّحويّة تمنع حذفه في مواضع من مثل: اسم الجنس، واسم الإشارة، ولا المندوب، ولا المستغاث؛ قال سيبويه: "ولا يحسن أن نقول: هذا ولا رجل، وأنت تريد يا هذا، ويا رجل ولا يجوز ذلك في المبهم"، والعلّة -عنده- في عدم جواز حذف أداة النّداء أنّ الحرف الّذي يُنبّه به لزم المبهم كأنّه صار بدلًا من أيْ حين حذفته، فلم تقل يا أيّها الرّجل، ولا يا أيّهذا ولكنّك تقول: إن شئت: من لا يزال محسنا افعل كذا وكذا؛ لأنه لا يكون وصفا لأي (عمرو، 2004).أي أنّ علّة المنع هي خشية اجتماع حذفين: حذف الموصوف وحذف الأداة "فيكون إجحافا،فالأصل: يا أيّها الرّجل، ويا أيّهذا" (ابن يعيش، 2001)

إلا أنّ المصنّفات النّحويّة قد أوردت شواهد خالفت القاعدة النّحويّة بحذف أداة النّداء قبل اسم الإشارة، كقول الشّاعر من الخفيف: (ابن عقيل، 1998)

- ذا ارعواءً، فليس بعد اشتعال الرْ* رَأسِ شيباً إلى الصّبا من سبيلِ**

يلحظ أنّ الشّاعر نادى اسم الإشارة (ذا) دون أداة النّداء، والقواعديّة ترفض هذا الحذف، إذ أصل التّركيب الذي يتناسب مع القواعديّة: يا ذا ارعواءً، ويمكن قياس مدى انسجام الشّاهد الشّعريّ مع عناصر القواعديّة بعرضه على جدول الأفضليّة الآتي:

جدول الأفضليّة رقم (1)

الأداء اللغوي	تم دعوة المخاطب	تحقق الغرض من التصويت	أداة النداء مذكورة	الأفضلية الاستعمالية
- ياذا ارعواءً فليس بعد اشتعال الرّأس.	✓	✓	✓	✓
- ذا ارعواءً فليس بعد اشتعال الرّأس.	✓	✓	☒	✓

يتّضح من الجدول السّابق أنّ النّمط الأوّل قد اكتملت فيه عناصر القواعديّة دون أيّ نقص فيها؛ فاحتلّ مرتبة أعلى من النّمط الثّاني - الشّاهد النّحويّ- الّذي افتقد عنصر ذكر أداة النّداء؛ ممّا جعله يحتلّ رتبة أدنى من النّمط الأوّل على سلّم الأفضليّة، لكنّهما اشتركا معا في تحقيق الأفضليّة الاستعماليّة. ومن الشّواهد الأخرى الّتي حذف منها حرف النّداء قبل اسم الإشارة، قول ذي الرُّمّة من الطّويل: (ذو الرمة، 1995)

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي * بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ.**

يُلحظ أنّه تمّت مناداة اسم الإشارة (هذا) دون الالتزام بنصّ القاعدة الّتي توجب ذكر أداة النّداء قبل اسم الإشارة، أي خالف الأصل العام بحذفها، وهو انتهاك صارخ للقواعديّة، فالنّمط المثاليّ المنسجم مع القواعديّة: يا هذا لوعة وغرام. ولأنّ الشّاهد السّابق متداولٌ ضمن فترة القيد اللّغويّ فلا حرج من قياس مدى انسجامه مع عناصر القواعديّة بعرضه على جدول الأفضليّة الآتي:

جدول الأفضليّة رقم (2)

الأداء اللغوي	تمّ دعوة المخاطب	تحقق الغرض من التّصويت	أداة النّداء مذكورة	الأفضليّة الاستعماليّة
- بِمِثْلِكَ يا هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ	✓	✓	✓	✓
- بمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ	✓	✓	☒	✓

يظهر من الجدول السّابق أنّ النّمطين اشتركا معا بتحقيقهما الأفضليّة الاستعماليّة، بينما نجد النّمط المعياريّ الأوّل امتاز عن النّمط الثّاني– وهو المتداول - بتحقيقه الأفضليّة القواعديّة؛ لالتزامه بجميع عناصرها. ومن الشّواهد الأخرى المخالفة للقاعدة قول الشّاعر من البسيط (الأشموني، 1998)

إنَّ الأُلَى وَصَفُوا قَومِي لَهُم فَبِهِم * هذا اعْتَصِمْ تَلقَ منْ عاداكَ مَخْذُولا**

نادى الشّاعر اسم الإشارة (هذا) دون ذكر الأداة أي: يا هذا اعتصم، لكنّه خرق الأصل الّذي ينسجم مع القواعديّة إلى النّمط المتداول في البيت الشّعري، ويمكن قياس مدى انصياع هذا الشّاهد لعناصر القواعديّة بعرضه على جدول الأفضليّة الآتي:

جدول الأفضليّة رقم (3)

الأداء اللّغويّ	تمّت دعوة المخاطب	تحقّق الغرض من التّصويت	أداة النّداء مذكورة	الأفضليّة الاستعماليّة
- يا هذا اعْتَصِمْ تَلقَ منْ عاداكَ مَخْذُولا.	✓	✓	✓	✓
- هذا اعْتَصِمْ تَلقَ منْ عاداكَ مَخْذُولا.	✓	✓	☒	✓

يشير الجدول إلى أنّ التّركيب الأوّل قد اكتملت فيه جميع عناصر الأفضليّة القواعديّة لنداء اسم الإشارة، كما أنّه متاح للاستعمال؛ لذا احتلّ التّرتيب الأوّل على سلّم الأفضليّة، في حين كان الأداء الثّاني الّذي فقد أحد عناصره

دون الأداء الأوّل على سلّم الأفضليّة، مع العلم أنّ الإخلال كان في علامة شكليّة. وقد دفعت الشّواهد السّابقة الباحث إلى العودة إلى علّة المنع الّتي صرّح بها سيبويه، فلم تكن- من وجهة نظر الباحث- مقنعة؛ لأنّ النّحو العربيّ أولى القرائن الّتي تصاحب الحدث الكلاميّ أهميّة كبيرة، وهو ما أشار له ابن يعيش بقوله:"وفي الجملة حذفُ الحروف ممّا يَأْباه القياس, لأنّ الحروف إنّما جيء بها اختصارًا ونائبة عن الأفعال، فَ"ما" النّافية نائبة عن "أنْفِي"، وهمزة الاستفهام نائبة عن "أستفهِمُ"، وحروفُ العطف عن "أعْطِفُ"، وحروفُ النّداء نائبة عن "أُنادِي"، فإذا أخذتَ تحذفها كان اختصارَ المختصَر، وهو إجحاف، إلاّ أنّه قد ورد، فإمّا ذكرناه لقوّة الدّلالة على المحذوف، فصار بالقرائن الدّالّة كالتّلفّظ به" (ابن يعيش، 2001)، وتبعه من المحدثين تمّام حسّان (حسان، 1992)بقوله:" قد يستغنى عن أداة النّداء بقرينة قصده ونغمته أيضًا" وليس بخافٍ أنّ لقرينة النّغمة الّتي يحدثها المتكلّم عند النّداء دورًا كبيرا في الكشف عن مقصده بسهولة، وهو ما جعل الباحث يؤيد رأي الكوفيّين في جواز حذف أداة النّداء قبل اسم الإشارة، لاسيّما أنّ الخرق كان بالعلامة الشّكليّة الّتي لا تعيق عمليّة التّواصل والتّبليغ بين طرفي الكلام المرسِل والمرسَل إليه.

ثانيًا- حذف أداة النّداء من اسم الجنس:

تمنع القاعدة النّحويّة – كما أسلفنا - حذف أداة النّداء قبل اسم الجنس؛ كما تتشابه علّة المنع مع سابقتها أيضا، في خشية اجتماع حذفين في آن واحد، فالحذف الأوّل يتمثّل في الفعل الّذي قدّره النّحاة بـ: أنادي أو أدعو، وأمّا الحذف الثّاني فيكمن في حذف أداة النّداء، لكنّ النّحاة وجدوا أنفسهم أمام شواهد خالفت القاعدة النّحويّة بحذف أداة النّداء قبل اسم الجنس، كقول موسى – عليه السّلام- مخاطبًا الحجر: "**ثوبي حجر**"، والتّقدير: ثوبي يا حجر، حيث نادى موسى- عليه السّلام - الحجر وهو اسم جنس، وهو الذي تمنعه القاعدة النحويّة، ومن هذه الشّواهد: **اشتدّي أزْمة تنفرجي:** أي اشتدّي يا أزمة تنفرجي، وقد ذكر النّحاة شاهدًا آخر يتمثّل في لغة المثل على لسان زوجة امرئ القيس الّتي استثقلت العيش معه فقالت: **أصبحْ ليلُ**، والتّقدير: أصبحْ يا ليلُ، حيث حذفت أداة النّداء مع اسم الجنس. ومن هذه الشّواهد الّتي خرقت القاعدة النّحويّة المثل العربيّ: **افتدِ مخنوقُ**، أي افتدِ يا مخنوقُ. ومنها أيضا: **أطرق كرا إنّ النّعامَ في القرى**، أي أطرق يا كروان، حيث حُذِفت أداة النّداء، ورخّم الاسم بحذف حرفين منه. وقد انقسم النّحاة في مسألة حذف أداة النّداء قبل اسم الجنس قسمين (المرادي، 2008): قسم منعه بشدة ويمثّله البصريّون وقد أوّلوا الشّواهد السّابقة بتأويلات مختلفة كالشذوذ والقلة (الشاطبي، 2007) والندرة (الرماني، 1998)، وهذه التّأويلات قائمة على فكرة رفض أيّ شاهد يخرق القاعدة النّحويّة، وثمّة قسم آخر لا مانع عنده من حذفها قبل اسم الجنس ويمثّله الكوفيّون، وقد ردّ ابن مالك على من وصف الشّواهد السّابقة بالشّذوذ بعدم اطّلاعه على شواهد جواز الحذف (ابن مالك، 1990) ولقياس عناصر الأفضليّة اللّغويّة الّتي تحقّقها الشّواهد السّابقة الذّكر يمكن عرضها على الجدول الآتي:

جدول الأفضليّة رقم (4)

الشّاهد النّحويّ	تمّت دعوة المخاطب	تحقّق الغرض من التّصويت	مناداة اسم الجنس المسبوق بحرف النّداء	الأفضليّة الاستعماليّة
- اشتدّي يا أزمة تنفرجي.	✓	✓	✓	✓
- اشتدّي أزمةُ تنفرجي.	✓	✓	☒	✓

يشير جدول الأفضليّة السّابق إلى أنّ النّمط الأوّل المتمثّل في مناداة اسم الجنس المسبوق بحرف النّداء قد حقّق شروط القواعديّة كاملة دون أيّ انتهاك منها؛ لذا يمكن وضعه في باب النّداء، وهو ضمن الخيارات الاستعماليّة المتاحة لابن اللّغة، أمّا النّمط الثّاني- الّذي هو موضع الشّاهد- فلم يلتزم بشرط واحد من شروطها، وهو نداء اسم الجنس دون ذكر أداة النّداء، وعلى الرّغم من ذلك إلّا أنّه حقّق الأفضليّة الاستعماليّة بورده عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم–، بالإضافة إلى وقوع الانتهاك في علامة من العلامات الشّكليّة التي لا يفضي انتهاكها إلى عدم تحقيق الغاية التّواصليّة؛ أي أنّه لا يجوز استبعاده من الدّرس اللّغويّ.

جدول الأفضليّة رقم (5)

الشّاهد النّحويّ	تمّت دعوة المخاطب	تحقّق الغرض من التّصويت	مناداة اسم الجنس المسبوق بحرف النّداء	الأفضليّة الاستعماليّة
- **ثوبي يا حجرُ**.	✓	✓	✓	✓
- **ثوبي حجرُ**	✓	✓	☒	✓

يُلحظ من جدول الأفضليّة السّابق أنّ النّموذج الأوّل: **ثوبي يا حجرُ** قد التزم بشروط القواعديّة كاملة دون أنْ ينتهك أيّاً منها؛ لذا لا يمكن أن يلقى اعتراضًا من أحد، أمّا النّموذج الثّانيّ: **ثوبي حجرُ**، فلم يلتزم بشرط نداء اسم الجنس المسبوق بأداة النّداء، إلّا أنّه لا يمكن الحكم عليه بعدم تحقيقه المقبوليّة اللّغويّة، فقد حقّق الأفضليّة الاستعماليّة بوروده على لسان ابن اللّغة، إضافة إلى وقوع الانتهاك في علامة شكليّة لا تعيق عملية التّواصل.

جدول الأفضليّة رقم (6)

الشّاهد النّحويّ	تمّت دعوة المخاطب	تحقّق الغرض من التّصويت	مناداة اسم الجنس المسبوق بحرف النّداء	الأفضليّة الاستعماليّة
- **أصبحْ يا ليلُ**.	✓	✓	✓	✓
- **أصبحْ ليلُ**	✓	✓	☒	✓

كما هو جليّ من الجدول السّابق أنّ التّركيب الأوّل: **أصبحْ يا ليلُ** جاءت فيه عناصر القواعديّة لباب النّداء مكتملة دون أيّ نقصٍ فيها؛ لذا حقّق الأفضليّتين: القواعديّة والاستعماليّة، في حين أنّ التّركيب الثّاني: **أصبحْ ليلُ** قد أخلّ بشرط واحد من شروط القواعديّة بنداء اسم الجنس دون ذكر حرف النّداء، وهو دون الأوّل في المرتبة إلّا أنّه تشارك مع التركيب الأوّل بتحقيقه الأفضليّة الاستعماليّة؛ ممّا يعني أنّ إقصاءه من الدّرس النّحويّ يتعارض مع فلسفة المنهج الوصفيّ الحديث الّذي يرفض استبعاد أيّة شريحة لُغويّة.

جدول الأفضليّة رقم (7)

الشّاهد النّحويّ	تمّت دعوة المخاطب	تحقّق الغرض من التّصويت	مناداة اسم الجنس المسبوق بحرف النّداء	الأفضليّة الاستعماليّة
- **افتدِ يا مخنوقُ.**	✓	✓	✓	✓
- **افتدِ مخنوقُ.**	✓	✓	☒	✓

يتبيّن من الجدول أعلاه أنّ التّركيبين حقّقا الأفضليّة الاستعماليّة؛ إضافة إلى تحقيق التّركيب الأوّل الأفضليّة القواعديّة أيضا؛ بالتزامه بجميع شروط القواعديّة، وهو ما لم يلتزم به التّركيب الثّاني: **افتدِ مخنوقُ**، الّذي افتقد إلى شرط ذكر أداة النّداء قبل اسم الجنس، لكنّه لا يمكن الحكم عليه بإخراجه من باب النّداء، لا سيّما أنّه قد حقّق الأفضليّة الاستعماليّة بوروده ضمن فترة القيد الزّمانيّ والمكانيّ.

جدول الأفضليّة رقم (8)

الشّاهد النّحويّ	تمّت دعوة المخاطب	تحقّق الغرض من التّصويت	مناداة اسم الجنس المسبوق بحرف النّداء	الأفضليّة الاستعماليّة
- **أطرقْ يا كرا إنّ النّعام في القرى**.	✓	✓	✓	✓
- **أطرقْ كرا إنّ النّعام في القرى**.	✓	✓	☒	✓

يظهر من الجدول السّابق أنّ التّركيب الأوّل نتيجة تحقيقه جميع عناصر الأفضليّة القواعديّة: الشكليّة منها والجوهريّة احتلّ التّرتيب الأوّل على سُلّم الأفضليّة اللّغويّة بتحقيقه الأفضليّتين القواعديّة والاستعماليّة، في حين أنّ التّركيب الثّاني الّذي خرق عنصرًا من عناصر القواعديّة المتمثّل في العلامة الشّكليّة فإنّه لم يحقّق الأفضليّة القواعديّة لكنّه ظلّ محقّقًا الأفضليّة الاستعماليّة، ممّا يعني صحة الشّاهد: **أطرقْ كرا إنّ النّعام في القرى**. وقد أقصى فيصل صفا الأمثال الثّلاثة السّابقة من الشّواهد النّحويّة التي تجيز حذف أداة النّداء بعد اسم الجنس؛ لعدم وجودها في كتاب مجمع الأمثال للميدانيّ. (صفا، 2012) وبعد عودة متأنية وفاحصة لكتاب مجمع الأمثال للميدانيّ وغيره من الكتب المتخصّصة في الأمثال العربيّة يمكن الرّدّ

على فيصل صفا من جهتين، **أولا**- لم تعتبر كتب أصول النّحو كتاب مجمع الأمثال للميدانيّ حجة على غيرها من الكتب الأخرى المتخصصة بالأمثال العربيّة, **ثانيًا**- أنّ الأمثال الثّلاثة موجودة في كتب الأمثال، وفي مقدمتها كتاب مجمع الأمثال للميدانيّ، فالمثل العربيّ: **افتدِ مخنوق**، ذكره الميدانيّ في مجمعه (الميداني، د.ت).وأورده الزمخشريّ في المستقصى من أمثال العرب (الزمخشري، 1987)وقد كان للمثل: **أصبحْ ليلُ**، ذكر عند الميدانيّ (الميداني، د.ت)كما نجد له ذكرًا عند أبي هلال العسكريّ في جمهرة الأمثال (العسكري، 1988) وكما له ذكر أيضا عند الهاشميّ في كتاب الأمثال (الهاشمي، 1423) وآخر الأمثال الّتي أقصاها فيصل صفا هو: **أطرق كرا**، الّذي وجدت له هذه الدّراسة ذكرًا عند الميدانيّ (الميداني، د.ت)كما نجد له ذكرًا عند العسكريّ أيضا (العسكري، 1988) وقد ذكره الهاشميّ (الهاشمي، 1423).

ليصل الباحث بعد عرض الشّواهد السّابقة على جدول الأفضليّة أنّ هذه الشّواهد صالحة للتّداول في الدّرس النّحويّ العلميّ لا التّعليميّ القائم على فكرة إصدار أحكام ذوقيّة على كلّ شاهد نحويّ مخالف للقاعدة النّحويّة من نحو: شاذّ ونادر وضعيف وخبيث وغيرها من الأحكام الأخرى الّتي تتناسب مع "فلسفة المنهج التّعليميّ الّتي تدفع إلى إلغاء تعدّد التّراكيب اللّغويّة (عبابنة، 2018).فعلى الرّغم من مخالفتها عنصرًا من عناصر القواعديّة إلّا أنّها حقّقت الأفضليّة الاستعماليّة، لا سيّما أنّ المخالفة قد وقعت في علامة شكليّة لا تعيق عمليّة التّواصل، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ باب النّداء من الأبواب الانفعاليّة الّتي لا يمكن أن تخضع لصرامة القاعدة النّحويّة، وأنّ أفضل دراسة لهذا الباب هي الدّراسة النّصيّة الّتي تفسّر الخروقات النّحويّة بوصفها تحوّلات أسلوبيّة أسهم سياق الموقف أو الحال في خرق القاعدة النّحويّة.

ثالثًا- الجمع بين أداة النّداء (يا) و(أل) التّعريف: (التعرض لمسألة اللغة الشعرية في التوجيه)

تجيز القاعدة النّحويّة نداء الاسم المحلّى بالألف واللّام شريطة استدعاء(أيّ) مع المذكّر و(أيّة) مع المؤنّث، ثم إتباعهما بهاء التنبيه، ثم الإتيان بعدها بالمنادى (ابن الصائغ، 2004)، والعلّة في هذا الشّرط أي: استدعاء(أيّ) أو(أيّة)المتبوعتين بـ(ها) التّنبيه تتمثّل في خشية اجتماع تعريفين في كلمة واحدة (النحاس، 2004)، فالتّعريف الأوّل: أداة النّداء، والثّاني الاسم المحلّى بـ(أل)، وقد انقسم النّحاة في مسألة نداء الاسم المحلّى بـ(أل) إلى قسمين: الأوّل – يشترط عند ندائه الاستعانة بـ (أيّ) و(أيّة) وهو رأي جمهور البصريّين، والثّاني- يجيز نداءه دون أن يشترط أن تسبق بـ (أيّ) أو (أيّة)،وهو رأي الكوفيّين، (الأنباري، 2003)وقد أوردت لنا المصنّفات النّحويّة شواهد خولفت فيها القاعدة النّحويّة بالجمع بين أداة النّداء و(أل) التّعريف، كقول الشّاعر من الكامل (السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، د.ت)

عبّاسُ يَا الْملك المتوَّجُ والّذي * عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ.**

إذ نادى الشّاعر الاسم (الملك) المحلّى بالألف واللّام مباشرة دون أن يتقدمه(أي)، وهو انتهاك للقاعدة النّحويّة الّتي تمنع ذلك، والمستوى المعياريّ الّذي يناسب القاعدة النّحويّة: يا أيّها الملك، وقد وصف الشّاهد السّابق بالشّذوذ (ابن يعيش، 2001) لكنّ هذا الانتهاك أو وصفه بالشّذوذ لا يمنع من قياس مدى صحّته من خلال عرضه على جدول الأفضليّة الآتي:

جدول الأفضليّة رقم (9)

الشّاهد النّحويّ	تمّت دعوة المخاطب	تحقّق الغرض من التّصويت	استدعاء أي/أية عند مناداة الاسم المحلّى بـ(أل)	الأفضليّة الاستعماليّة
- عبّاسُ يَا أيّها الْملك المتوَّجُ.	✓	✓	✓	✓
- عبّاسُ يَا الْملك المتوَّجُ.	✓	✓	☒	✓

من خلال الجدول السّابق يتبين أنّ النّمط الأوّل قد تم فيه استدعاء(أيّ) عند مناداة الاسم المحلّى بـ(أل)؛ لذا يمكن الحكم عليه بتحقيق الأفضليّة الاستعماليّة والقواعديّة معًا، في حين أنّ النّمط الثّاني قد حقّق الأفضليّة الاستعماليّة دون القواعديّة؛ لافتقاده إلى عنصر مهمّ، وهو نداء الاسم المحلّى بـ(أل) دون استدعاء(أيّ)، وهو خرق للقواعديّة.

وكذلك قول الشّاعر من الرّجز (الأنباري، 2003)

فيا الغُلامانِ اللّذان فَرّا * إيَّاكُما أَنْ تَكْسِبانا شَرًا.**

جدول الأفضليّة رقم (10)

الشّاهد النّحويّ	تمّت دعوة المخاطب	تحقّق الغرض من التّصويت	استدعاء أي/أية عند مناداة الاسم المحلّى بـ(أل)	الأفضليّة الاستعماليّة
- فيا أيّها الغُلامانِ.	✓	✓	✓	✓
- فيا الغُلامان.	✓	✓	☒	✓

كما هو جليّ من الجدول السّابق أنّه تمّ في النّمط الأوّل استدعاء (أيّ) عند مناداة الاسم المحلّى بـ(أل)، ويكون بذلك قد اكتملت فيه عناصر القواعديّة كاملة دون أيّ إخلال فيها، في حين أنّ النّمط الثّاني خرق عنصرًا مهمًّا من عناصر القواعديّة يتمثّل في نداء الاسم المحلّى بالألف واللّام (الغلامان) دون أن يسبقه (أي)، لكنّ الإخلال هذا كان في علامة شكليّة لباب النداء؛ أي أنّها لا تقف عائقًا لتحقيق الغاية التّواصليّة؛ لذا لا مانع من إبقاء الشّاهد السّابق ضمن الجسم اللّغويّ.

ومن الشّواهد الأخرى المخالفة للقاعدة النّحويّة، قول الشّاعر من الوافر. (سيبويه، 2004)

مِنَ اجْلِكَ يا الّتي تيّمتِ قلبي * و أنتِ بخيلةٌ بالوُدِّ عَنّي.**

فقد نادى الشّاعر الاسم الموصول(الّتي) دون(أيّتها)، والقواعديّة المعياريّة التي لجأت إليها الفصحى أن تكون صورة التّركيب: يا أيّتها الّتي. وقد تأوّل البصريّون هذا الشّاهد بحذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه، ووصفه بالقليل تارة، وقصروه على لغة الشعر تارة أخرى (سيبويه، 2004) ويمكن قياس مدى انصياع الشّاهد النّحويّ من خلال عرضه على جدول الأفضليّة الآتي:

جدول الأفضليّة رقم (11)

الشّاهد النّحويّ	تمّت دعوة المخاطب	تحقّق الغرض من التّصويت	استدعاء أي/أية عند مناداة الاسم المحلّى بـ(أل)	الأفضليّة الاستعماليّة
- مِنَ اجْلِكَ يا أيتها الّتي تيّمتِ قلبي.	✓	✓	✓	✓
- مِنَ اجْلِكَ يا الّتي تيّمتِ قلبي.	✓	✓	☒	✓

يشير جدول الأفضليّة السّابق أنّ التّركيب الأوّل قد اجتمعت فيه الأفضليّتان: الاستعماليّة والقواعديّة؛ لذا استحقّ مرتبة أعلى من التّركيب الثّاني الّذي أخلّ بشرط من شروط القواعديّة، يتمثل في نداء الاسم المحلّى بـ(أل) دون استدعاء (أيّتها)، لكنّه حقّق الأفضليّة الاستعماليّة.

وقد أرجع يحيى عبابنة السّبب في اجتلاب الكتلة المساعدة (أيّ) و(أيّة) عند مناداة الاسم المعرّف بـ(أل) إلى سبب صوتي يتعلّق بالنّظام المقطعي للّغة العربيّة، فعند مناداة الاسم المعرّف بـ(أل) يتشكّل المقطع الصّوتيّ المكون من(ص ح ط ص)، وهو المقطع الذي يبدأ بصامت ويثنّى بحركة طويلة ويغلق بصامت؛ ممّا يخضعه إلى أحد الحكمين إمّا: أولا- الرّفض المطلق عند مناداة الاسم المعرّف (أل)، واللام فيه تسمّى القمرية نحو يا القمر. Yal qamaruثانيا- القبول على كراهية، ويكون ذلك في الاسم المعرّف بـ(أل) واللام فيه تسمّى الشّمسيّة؛ لأنّ العمليّة الصوتية تقتضي الإدغام الإلزامي نحو: يا الشّمس:Yassamsu. وقد اكتسب المقبوليّة على كرهه من تشديد أوّل المقطع الثّاني. (عبابنة، 2018)

لكن مرحلة ما من عمر اللّغة كانت قد استعملت نداءه دون كتلة مساعدة، ثم عدلت عنه إلى اجتلاب الكتلة (أيّ) أو (أيّة)، وبقيت تلك الأداءات القليلة حاضرة في المصنّفات النّحويّة، وهو ما نجده في الاستعمال العاميّ في يومنا هذا عند مناداة الاسم المعرّف بـ(أل) دون الاستعانة بكتلة صوتيّة مساعدة نحو يالرّجل yarrajalu يالولد yalwaladu.

وممّا يزيد الباحث اقتناعًا بصحّة التّفسير الصّوتيّ ما ذهب إليه يحيى عبابنة من وجود مثل هذه الشّواهد في اللّغات السّاميّة الأخرى، كالعبريّة الّتي نجد فيها: ha>azinu rozenim، !sim<u melakimأي اسمعوا أيها الملوك، اصغوا أيّها العظماء. (عبابنة، النحو العربي المقارن، 2018)

ليصل الباحث إلى نتيجة مفادها أنّ اللّغة في مرحلة من عمرها الطّويل كان فيها عند نداء الاسم المعرّف بـ(أل) التّعريف صيغتان متداولتان يسيران جنب إلى جنب **الأولى** منهما: تلزم المتكلّم استدعاء (أيّ) أو (أيّة)، **وثانيهما**: دون استدعائهما، ممّا أدّى إلى وجود صراع بين الصّيغتين إلى أن سيطرت الصّيغة الثانية على الأولى لأسباب براغماتيّة، لذا يمكن اعتبار الشّواهد السّابقة من الصّيغ البديلة **alternative forms**.

رابعًا- الجمع بين حرف النّداء والميم المشدّدة في نداء اسم الله:

يمنع الاستعمال التّداولي في اللّغة العربيّة الجمع بين حرف النّداء والاسم المعرّف بـ(أل)، وقد علّل النّحاة ذلك بعدم جواز "الجمع بين أداتي تعريف في كلمة واحدة". (ابن الصائغ، 2004) وقد استثنى النّحاة من قاعدة عدم الجمع بين حرف النّداء والاسم المعرّف بـ(أل) أمرين اثنين:

أحدهما: مع لفظ الجلالة الله فيقال: يا الله. **والآخر**: ما سمّي به من الجمل المصوّرة نحو: يا المنطلق زيد في رجل يسمّى المنطلق زيد. وعند مناداة اسم الله يجوز فيه ذكر الأداة نحو: يا الله، أو الحذف والتّعويض عنهما بميم مشدّدة نحو: اللهمّ، والجمع بين العوض والمعوّض عنه من المخالفات الّتي لا تسمح بها اللّغة (النحاس، 2004) إلا أنّ ثمة شواهد استعماليّة جُمِعَ فيها بين أداة النّداء والميم المشدّدة، وقد قصرت تلك الشّواهد المخالفة على لغة الشّعر دون لغة السّعة، كقول أبي خراشة من الرّجز (المبرد، د.ت)

إِنّي إذا مَا حدثٌ ألمَّا * أَقُول يَا اللهمَّ يَا اللّهمّ**

حيث انتهك الشّاعر القاعدة بالجمع بين أداة النّداء (يا) و(ميم) العِوض المشدّدة في لفظ الجلالة (الله)، وأصل التّركيب قواعديًّا أن يكون: أقول اللّهمّ اللّهمّا. وكذلك قول الشّاعر من الرّجز (الشاطبي، 2007)

وَمَا عَلَيْكِ أنْ تَقُولِي كُلّما * سَبّحْتِ أَو هَلَّلْتِ يَا اللَّهُمَّ ما.**

إذ نجد أنّ الرّاجز جمع بين أداة النّداء(يا) و(ميم) العوض، وهو استعمال ترفضه القواعديّة، وكان حقّه عند مناداة لفظ الجلالة عدم الجمع بينهما. ومن الشّواهد الأخرى المخالفة للقواعديّة قول الرّاجز من مشطور الرّجز (الشاطبي، 2007) **غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يا اللهُمَّا**.

وقد قصر النّحاة ذلك على الضّرورة الشّعريّة والشّذوذ. (ابن الناظم، 2000) وقد كانت مسألة الجمع بين أداة النّداء والميم المشدّدة في نداء لفظ الجلالة إحدى المسائل الّتي دار الخلاف فيها بين نحاة البصرة والكوفة، (الأنباري، 2003)، فالكوفيّون لا مانع عندهم من ذلك؛ لأنّ الميم المشدّدة ليست عوضا من(يا) الّتي للتّنبيه في النّداء، في حين أنّ البصريّين منعوا ذلك؛ لأنّ الميم عوض من (يا) الّتي للتّنبيه في النّداء، والهاء مبنية على الضّم.

وفي حقيقة الأمر أنّ النّحاة كانوا كلّما اصطدموا بشاهد يخالف القاعدة النّحويّة أصدروا عليه أحكامًا من مثل: شاذ وضعيف وغريب وقبيح وخاصّ بلغة الشّعر وغيرها من الأحكام الأخرى التي "تتناسب مع الحقيقة النّفسيّة الّتي تنطبق على النّحو العربيّ وغيره من الأنحاء الأخرى، وهو الميل إلى المحافظة، وهو ميل يتّفق مع وظيفة اللّغة كأداة للاتّصال" (عيّاد، 1988) إلّا أنّ هذه الأحكام لا تمنع من قياس مدى التزام الشّواهد السّابقة بعناصر القواعديّة لباب نداء لفظ الجلالة من خلال عرض قول أبي خراشة على جدول الأفضليّة الآتي:

جدول الأفضليّة رقم (12)

الأداء اللّغوي	نداء لفظ الجلالة	عدم الجمع بين أداة النّداء والميم المشدّدة	الأفضليّة الاستعماليّة
- أَقُول اللهمَّ اللهمّا.	✓	✓	✓
- أَقُول يا اللهمَّ يا اللهمّا.	✓	☒	✓

يُلحظ من الجدول السّابق أنّ النّمط الأوّل توفرت فيه عناصر القواعديّة لباب نداء لفظ الجلالة، حيث تمّ مناداة اسم الجلالة (الله) بحذف الأداة والتّعويض عنها بالميم؛ لذا حقّق الأفضليّتين: القواعديّة والاستعماليّة معًا، ممّا جعله يتقدّم على النّمط الثّاني الّذي خرق عنصرًا مهمًّا من عناصر القواعديّة، المتمثّل في الجمع بين العوض (أداة النّداء) والمعوّض عنه(الميم)، وهو ما ترفضه القاعدة، لكنّ هذا الخرق لا يمنع هذه الدّراسة من الاعتراف بتحقيق الأداء (يا اللهمّ) الأفضليّة الاستعماليّة.

كما يمكن قياس مدى انسجام الشّاهد المخالف للقاعدة: **كُلّما سَبّحْتِ أَو هَلَّلْتِ يا اللَّهُمَّ ما**، مع عناصر القواعديّة من خلال عرضه على جدول الأفضليّة الآتي:

جدول الأفضليّة رقم (13)

الأداء اللّغويّ	نداء لفظ الجلالة	عدم الجمع بين أداة النّداء والميم المشددة	الأفضليّة الاستعماليّة
- كُلّما سَبّحْتِ أَو هَلَّلْتِ اللَّهُمَّ ما.	✓	✓	✓
- كُلّما سَبّحْتِ أَو هَلَّلْتِ يا اللَّهُمَّ ما.	✓	☒	✓

يكشف الجدول أعلاه عن المرتبة الّتي احتلّها النّمط الأوّل على سلّم الأفضليّة نتيجة التزامه بعناصر القواعديّة؛ ما جعله أكثر انصياعًا للقاعدة النّحويّة من النّمط الثّاني الّذي خرق أحد عناصرها، والمتمثّل في الجمع بين العوض والمعوّض عنه، إلا أنّ هذا الخرق لا يصل بالدّراسات اللّغويّة الحديثة إلى استبعاده من جسم اللّغة، فقد اشترك مع الأوّل بتحقيقه الأفضليّة الاستعماليّة.

وفيما يلي جدول نعقد فيه مقارنة بين الأداء القواعديّ والشّاهد المخالف للقاعدة في قول الرّاجز:

جدول الأفضليّة رقم (14)

الأداء اللغوي	نداء لفظ الجلالة	عدم الجمع بين أداة النداء والميم المشددة	الأفضلية الاستعمالية
- غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ اللهُمَّا.	✓	✓	✓
- غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يا اللهُمَّا.	✓	☒	✓

يُلحظ من الجدول السّابق أنّ الأداءين اشتركا معا في تحقيق الأفضليّة الاستعماليّة، في حين زاد الأداء الأوّل بتحقيقه الأفضليّة القواعديّة نتيجة التزامه بجميع عناصر قواعد نداء لفظ الجلالة، وهو ما لم يتحقّق للشّاهد:(يا اللهمّا) لانتهاك قاعدة محظورة تتمثل في الجمع بين العوض والمعوّض عنه.

بعد هذا العرض للشّواهد السّابقة يمكن للباحث الإشارة إلى أنّ النّحاة العرب (حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، 2000) قد وقعوا في مخالفات منهجيّة من ناحيتين:

أولا- يشملون بدراستهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللّغة العربيّة، تبدأ من حوالي مئة وخمسين عامًا قبل الإسلام، وتنتهي بانتهاء ما يسمونه عصر الاحتجاج؛ أي أنّهم يشملون ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب، وتلك حقبة لا يمكن أن تظلّ فيها اللّغة ثابتة على حالها، وإنّما المعقول أن

تكون اللّغة قد تطورت فيها من نواحي البنية والنّطق.

ثانيا- يعمدون إلى لهجات متعددة من نفس اللّغة فيخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو عام لها جميعًا. لذا ترى هذه الدّراسة أنّ تلك الشّواهد التي جُمع فيها بين أداة النّداء والميم المشدّدة في لفظ الجلالة (الله) كانت في مرحلة من عمر اللّغة تجمع بين أداة النّداء والميم المشدّدة في نداء اسم الله، ثمّ فرضت شرطًا يمنع الجمع بين العوض والمعوّض عنه في اسم الله ؛لأسباب ربما تكون براغماتيّة، فظلّت هذ الشّواهد مبثوثة في المصنّفات النّحويّة، وقد أطلق عليها الدّرس اللّغويّ الحديث مسمّيات مختلفة كالرّسوبيات اللّغويّة والمتحجّرات اللّغويّة، وآخر هذه المسمّيات هو المتبقي، وكلها مصطلحات يقصد بها "مجموعة الأداءات اللّغويّة التي لا تشكّل وضعًا مريحًا لقواعد النّحو السّوسيري" (عبابنة، 2018)

النتائج:

توصّل البحث إلى جملة من النتائج أهمّها:

أولًا- الأفضليّة الاستعماليّة الّتي اتّسمت بها اللّغة العربيّة أعطت الشّاهد النّحويّ المخالف للقاعدة النّحويّة الشّرعيّةَ للبقاء في الدّرس النّحويّ؛ لالتزامه بالقيدين: الزّمانيّ والمكانيّ.

ثانيًا- الكثير من الأحكام الّتي كان يطلقها النّحاة على الشّواهد المخالفة للقاعدة النّحويّة، من مثل ضعيف وردئ وقليل ونادر وشاذّ وخبيث وضرورة شعريّة وغيرها من الأحكام الأخرى راجعة إلى طبيعة المنهج التّعليمي الّذي كان حريصًا على الالتزام بنصّ القاعدة المجمع عليها.

ثالثًا- أولى النّحو العربيّ القرائن الّتي تصاحب الحدث الكلاميّ أهميّة كبيرة في تحديد مقصد المتكلّم دون عناء الالتزام بنصّ القاعدة النّحويّة، لاسيّما قرينة النّغمة الّتي أسهمت في حذف أداة النّداء قبل اسم الإشارة.

رابعًا- الكثير من الانتهاكات في الشّاهد النّحويّ المخالف للقاعدة النّحويّة كان الانتهاك فيه بعلامة شكليّة لا تعيق عمليّة التّواصل بين طرفي الكلام المرسِل والمرسَل إليه.

خامسًا- باب النّداء من الأبواب الانفعاليّة الّتي- يمكن أنْ تُفَسَّر تفسيرًا نصّيًّا أسهم سياق الموقف أو الحال في مخالفة الشّاهد النّحويّ للقاعدة النّحويّة بعيدًا عن صرامة القاعدة.

سادسًا- نظرة النّحاة للّغة كانت نظرة ثبات لا تطور فيها، أي أنّهم يشملون بدراستهم اللّغة مراحل متعاقبة من تاريخ اللّغة العربيّة، تبدأ من حوالي مئة وخمسين عامًا قبل الإسلام، وتنتهي بانتهاء ما يسمّونه عصر الاحتجاج؛ والحقيقة الّتي لا يمكن غض الطّرف عنها أنّه من غير الممكن أن تبقى اللّغة ثابتة على حالها طيلة هذه الفترة دون تطوّر فيها من نواحي البنية والنّطق، وهو ما جعل النّحاة يضيّقون على الشّاهد النّحويّ بتأويلات مختلفة؛ والغرض من هذا التّضييق هو الانتصار للقاعدة على حساب اللّغة نفسها، مع الإشارة إلى الحقيقة الّتي لا يمكن تجاهلها أنّ اللّغة أوسع من القاعدة، فكان من باب أولى توسيع القاعدة.

سابعًا- الكثير من الشّواهد المخالفة للقاعدة النّحويّة يمكن أن تفسّر ضمن الصّيغ البديلة أو المتبقيّ أو ما أطلق عليه اسم الرسوبيات اللّغويّة أو المتحجرات اللّغويّة.

المصادروالمراجع

الشاطبي، إ. (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث.

الأنباري، أ. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف* (الجزء 1). صيدا: المكتبة العصرية.

الرماني، أ. (1998). *شرح كتاب سيبويه* (الجزء الأول). الرياض: جامعة الملك سعود.

المبرد، أ. (د.ت). *المقتضب* (الجزء 4). بيروت: عالم الكتب.

الميداني، أ. (د.ت). *مجمع الأمثال* (الجزء 2). بيروت: دار المعرفة.

النحاس، أ. (2004). *عمدة الكتاب*. دار ابن حزم.

العسكري، أ. (1988). *جمهرة الامثال* (الجزء 1). بيروت: دار الفكر.

القيسي، أ. (2017). *نظرية الأفضلية اللغوية دراسة معاصرة للشواهد القرآنية في معاني القرآن وإعرابه للزجاج*. عمان: دار الفكر.

الزعبي، ا. وعبابنة، ي. (2022). انتهاك العلامات الإعرابية في ضوء نظرية الأمثلية. *مجلة كلية الأداب*، 2(82)، 16.

ابن الناظم، ب. (2000). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. بيروت: دار الكتب العلمية.

المرادي، ب. (2008). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك* (الجزء الثاني). القاهرة: دار الفكر العربي.

ابن عقيل، ب. (1998). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. صيدا: المكتبة العصرية.
حسان، ت. (1992). *اللغة العربية معناها ومبناها*. الدار البيضاء: دار الثقافة.
حسان، ت. (2000). *اللغة بين المعيارية والوصفية*. القاهرة: عالم الكتب.
حسّان، ت. (2009). *الأصول دراسة إبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب*. القاهرة: عالم الكتب.
السيوطي، ج. (1998). *الاقتراح في أصول النحو العربي*. بيروت: دار الكتب العلمية.
السيوطي، ج. (د.ت). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (الجزء 2). القاهرة: المكتبة التوفيقية.
ابن مالك، ج. (1990). *شرح تسهيل الفوائد*. دار هجر.
ليونز، ج. (1987). *نظرية تشومسكي اللغوية*. (حلمي خليل، المحرر) الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
الملخ، ح. (2015). *التفكير العلمي في النحو العربي*. عمان: دار الشروق.
كاخر، ر. (1425). *النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي*. (فيصل المهنا، المحرر) الرياض: جامعة الملك سعود.
الهاشمي، ز. (1423). *الأمثال*. دمشق: دار سعد الدين.
عمرو، س. (2004). *الكتاب*. (عبدالسلام هارون، المحرر). القاهرة: الخانجي.
عيّاد، ش. (1988). *اللغة والإبداع مبادئ علم الأسلوب العربي*. مطبعة إنترناشونال.
ابن الصائغ، ش. (2004). *اللمحة في شرح الملحة* (الجزء 2). المدينة المنورة: الجامعة الاسلامية.
عبابنة، ي. (2018). *اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية*. إربد: دار الكتاب الثقافي.
الأشموني، ع. (1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك* (الجزء الثالث). (إيميل يعقوب، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
أبو الفداء، ع. (2002). *الكُنّاش في فنيّ النحو والصرف* (الجزء الأول). (رياض الخوام، المحرر) بيروت: المكتبة العصرية.
أبو نواس، ع. (2015). التصنيف اللغوي بين المقبولية والأفضلية اللغة الرديئة إنموذجاً. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والإجتماعية*، 1(12)، 243.
ذو الرمة، غ. (1995). *ديوان ذي الرمّة*. بيروت: دار الكتب العلمية.
صفا، ف. (2012). *شواهد النحو الشعرية قراءة في الإقصاء والاستبقاء*. إربد: عالم الكتب الحديث.
الحلواني، م. (1979). *الأصول في النحو العربي*. اللاذقية: منشورات جامعة تشرين.
عيد، م. (1972). *الرواية والاستشهاد باللغة في ضوء علم اللغة الحديث*. القاهرة: عالم الكتب.
الجاسم، م. (2007). *القاعدة النحوية تحليل ونقد*. دمشق: دار الفكر.
الزمخشري، م. (1987). *المستقصى من أمثال العرب* (الجزء 2). بيروت: دار الكتب العلمية.
رزايقية، م. (2022). نظرية الأفضلية اللغوية دراسة تأصيلية في التراث النحوي العربي. *مجلة المعيار، 63*(26)، 247.
ابن يعيش، م. (2001). *الشرح المفصّل للزمخشري* (الجزء الأول). (إيميل يعقوب، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
تشومسكي، ن. (1987). *البنى النحوية*. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
عبابنة، ي. (2018). *الشاهد النحوي بين القواعديّة والتفسير النصي والتاريخي*. اربد: دار الكتاب الثقافي.
عبابنة، ي. (2018). *النحو العربي المقارن*. إربد: دار الكتاب الثقافي.
عبابنة، ي. والزعبي، ا. (2005). *علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات*. اربد: دار الكتاب الثقافي.

References

Ababneh, Y. (2000). *Studies in Arabic Philology and Phenology*. Dar Al-Shorouk, Jordan-Amman, (1st ed.).

Ababneh, Y. (2018). *Comparative Arabic Grammar in Light of the Semitic Languages and Ancient Arabic Dialects, Comparative Studies*. Dar Al-Kitab Al-Thaqafi, Irbid - Jordan, (1st ed.), 268, 270, 269.

Ababneh, Y., & Al-Zoubi, A. (2005). *Contemporary Linguistics: Introductions and Applications*. Dar Al-Kitab Al-Thaqafi, Irbid - Jordan, 117.

Ababneh, Y. (2018). *The Arabic Language Between Grammaticality and Residualism in Light of the Preference Theory: A Descriptive Analytical Study*. Dar Al-Kitab Al-Thaqafi, Irbid - Jordan, (1st ed.), 84, 71, 56, 55, 42, 41, 35, 32.

Ababneh, Y. (2018). *The Grammatical Evidence Between Grammar, Textual Interpretation, and Historical Interpretation*. Dar Al-Kitab Al-Thaqafi, Irbid - Jordan, (1st ed.), 121, 120, 33, 32, 16.

Al-Anbari. (2003). *Fairness in Issues of Disagreement Between Basra and Kufic Grammarians* (Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Ed.). Modern Library, (1st ed.), (1), 274–283.

Ibn Aqeel, B. (1998). *Ibn Aqeel's Commentary on the Explanation of Ibn Malik's Alfiyyat* (Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Ed.). Al-Maktabah Al-Asriya - Sidon, (2), 235.

Al-Ashmouni. (1998). *Al-Ashmouni's Explanation on the Alfiyyat Ibn Malik*. Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, (1st ed.), (3), 19.

Al-Askari, A. (1988). *Jamharat Al-Amthal* (M. Abu al-Fadl Ibrahim & A. Qatamesh, Eds.). Dar al-Fikr - Beirut, Lebanon, (2nd ed.), (1), 192, 194.

Ayyad, S. (1988). *Language and Creativity: Principles of Arabic Stylistics*. International Press, (1st ed.), 109.

Chomsky, N. (1987). *Grammatical Structures* (Y. Y. Aziz, Trans.; M. Al-Mashatta, Rev.). House of General Cultural Affairs, (1st ed.), 132.

Eid, M. (1972). *Narration and Martyrdom in Language: A Study of the Issues of Narration and Martyrdom in the Light of Modern Linguistics*. World of Books, Cairo - Egypt, (3rd ed.), 137, 21.

Abu Al-Fidaa, A. (2000). *Al-Kanash in the Art of Grammar and Morphology*. Modern Library for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, (1), 171.

Al-Halawani, M. (1979). *Fundamentals of Arabic Grammar*. Tishreen University Publications - Latakia - Syria, no edition, 61, 60.

Al-Hashemi, R. (1432 AH). *Proverbs*. Dar Saad Al-Din, Damascus, (1st ed.), 34, 36.

Hassan, T. (2009). *Principles: An Epistemological Study of Linguistic Thought Among the Arabs, Grammar - Philology - Rhetoric*. World of Books - Cairo, 16.

Hassan, T. (2000). *Language Between Normative and Descriptive*. Alam al-Kutub, Cairo - Egypt, (4th ed.), 26, 27.

Hassan, T. (1992). *The Arabic Language: Its Meaning and Structure*. House of Culture, Casablanca, Morocco, 220.

Ibn Hisham. (2015). *Al-Salik's Method of Discourse on the Alfiyyat Ibn Malik*. The Modern World of Books, Irbid - Jordan, (1st ed.).

Al-Jassim, M. (2007). *The Grammatical Rule: Analysis and Criticism*. Dar Al-Fikr, Damascus - Syria, (1st ed.), 58.

Kakher, R. (1425 AH). *Differential Theory in Linguistic Analysis* (F. M. Al-Muhanna, Trans.). King Saud University, Department of Scientific Publishing and Press, Riyadh - Saudi Arabia, 29.

Lyons, J. (1985). *Chomsky's Linguistic Theory* (H. Khalil, Trans.). University Knowledge House, Alexandria, (1st ed.), 269.

Al-Maidani, A. (n.d.). *Collection of Proverbs*. Dar Al-Ma'rifa - Beirut, (1), 431, 403, (2), 78.

Al-Malakh, H. (2015). *Scientific Thinking in Arabic Grammar: Induction - Analysis - Interpretation*. Dar Al-Shorouk - Jordan - Amman, (1st ed.), 29, 28, 24.

Ibn Malik, C. (1990). *Explanation of Interest Facilitation* (A. Al-Sayyid & W. M. Badawi, Eds.). Dar Hajar for Printing and Publishing, (1st ed.), (3), 232.

Al-Mubarrad, M. (n.d.). *Al-Muqtadheb* (M. A. Adima, Ed.). Alam al-Kutub - Beirut - Lebanon, (4), 242.

Al-Muradi, B. (2008). *Clarifying the Objectives and Paths with an Explanation of Alfiyyat Ibn Malik* (A. A. Suleiman, Ed.). Dar al-Fikr al-Arabi, (1st ed.), (2), 154.

Al-Nahhas, A. (2004). *Umdat al-Kitab* (B. A. Al-Jabi, Ed.). Dar Ibn Hazm, (1st ed.), 65.

Abu Nawas, A. (2015). *Linguistic Classification Between Acceptability and Preference: Bad Language as a Model*. *University of Sharjah Journal for Humanities and Social Sciences*, 12(1), 243.

Ibn al-Nazim, B. (2000). *Ibn al-Nazim's Commentary on Ibn Malik's Alfiyyat*. Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon, (1st ed.), (5), 293.

Al-Qaisi, A. (2017). *The Theory of Linguistic Preference: A Contemporary Study of the Qur'anic Evidence on the Meanings of the Qur'an and its Parsing for Al-Zajjaj*. Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, (1st ed.), 24, 25.

Dhul-Rummah. (1995). *Diwan Dhul-Rummah*. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut, Lebanon, (1st ed.), 252.

Al-Rummani. (1998). *Explanation of the Book of Sibawayh* (S. A. Al-Arifi, Ed.). King Saud Islamic University, Saudi Arabia, (1), 216, 217.

Razakia, M. (2022). *The Theory of Linguistic Preference: A Fundamental Study in Arabic Grammatical Tolerance*. *Al-Ma'ayar Magazine*, Algeria, 26(63), 447.

Al-Sabban, Abu Al-Irfan. (1997). *Hashiyat Al-Sabban on Sharh Al-Ashmouni*. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon,

(1st ed.), (3), 216.

Safa, F. (2012). *Evidence of Poetic Grammar: A Reading of Exclusion and Retention*. The Modern World of Books, Jordan - Irbid, (1st ed.), 519.

Ibn Al-Sayegh, Sh. (2004). *Al-Lamha fi Sharh Al-Malha*. Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, (1st ed.), (2), 609.

Al-Shatibi, I. (2007). *Al-Maqasid Al-Shifa fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya*. Institute for Scientific Research and Heritage Revival at Umm Al-Qura University, Mecca, (1st ed.), (5), 296, 247.

Sibawayh, A. (2004). *Al-Kitab* (A. S. Haroun, Ed.). Al-Khanji Library, Cairo, (4th ed.), (2), 197, 230.

Al-Suyuti. (n.d.). *Ham'a al-Hawam'i fi Sharh Jum' al-Jawa'i'*. Al-Maktabah al-Tawfiqiyya, Misr, (2), 47.

Al-Suyuti. (1998). *Al-Iqtirah*. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, (1st ed.), 68, 33, 32.

Ibn Yaish, M. (2001). *Al-Zamakhshari's Explanation of Al-Mufassal* (E. Yacoub, Ed.). Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, (1st ed.), (1), 362, 361, 342.

Al-Zamakhshari, M. (1987). *Al-Mustaqsa Min Amthal Al-Arab*. Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, (2), 265.

Al-Zoubi, A., & Ababneh, Y. (2022). *Violation of Syntactic Marks in Light of Optimality Theory*. *Journal of the Faculty of Arts, Cairo University*, Cairo, 82(2), 1.